

بِالْإِسْلَامِ يُصْهِرُ أَهْلَ السُّودَانَ فِي بُوتْقَةٍ وَاحِدَةٍ

وَيَحْيَوْنَ حَيَاةً كَرِيمَةً عَادِلَةً فِي ظِلِّ دُولَتِهِ

يبلغ عدد سكان السودان ٤٩,٤ مليون نسمة، بحسب مؤشرات صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٢٤ ٩٦٪ منهم مسلمون، وتضم السودان جالية نصرانية صغيرة وأفراداً يتبعون ديانات وثنية. ويشكل المجتمع في السودان من قبائل تنحدر من أصول عربية وأفريقية ونوبية ترجع إلى أكثر من ٥٠٠ مجموعة عرقية، ويعد العرب العرق السائد بنسبة ٧٠٪، إضافة إلى عرقيات أخرى منها البعثة والنوبة والفلاتة والجبرة والفور والمساليت وغيرها. وقد استغل المستعمرون هذا التنوع والاختلاف في إشعال الصراعات والحروب الأهلية وسخروه لتنفيذ مخططاتهم وعلى رأسها تمزيق السودان إلى دواليات بالعزم على وتر الحكم الذاتي وحق تقرير المصير وحقوق العرقيات الصغيرة، ففُصل الشمال عن الجنوب، والآن يجري الحديث عن فصل دارفور، وليسنا هنا بقصد التأصيل والتفصيل حول مكونات المجتمع في السودان، ولا بقصد الحديث عن آلية ومراحل تمزيق السودان، وإنما ما نحن بقصد هنا هو بيان أن الإسلام وحده القادر على صهر هذه المكونات المختلفة في بوتقة واحدة، وبيان أن دولة الخلافة وحدها الكفيلة بأن تعامل معها من منطلق الرعاية والتابعية وتحقق لها العدل والمساواة والحياة الكريمة.

لقد جمعت أحكام الإسلام الشعوب والقبائل المختلفة بل والمتاحرة، ووحدت كلمتهم وساوت صفوفهم، فصنعت منهم أمة راقية؛ يعبدون ربًّا واحداً ويتوجهون لقبلة واحدة ويسعى بذمتهم أدناهم ويفدي أحدهم أخيه بدمه بعد أن كان يسفك دمه، فالإسلام وحده المبدأ القادر على صهر الناس في بوتقة واحدة، فهو الذي صهر العرب والقبط والبربر والأتراء والنوبة وغيرهم وجعلهم أمة واحدة قبل أن تتمد يد المستعمر لتحيي هذه العصبيات والصراعات خدمة لمخططاته، فالإسلام لم يفرق بين الناس بناء على العرق أو اللون أو الجنس بل جعل محظ نظره الإنسان من حيث هو إنسان، فالناس في نظره سواسية والتفاضل بينهم مبني على أعمالهم لا على أشكالهم وأجناسهم وأعراقهم، ومعيار التفاضل بينهم هو التقوى ومدى التزامهم بأوامر الله ونواهيه في حياتهم، وأما الأمور المختلفة بين الناس من عرق ولون وجنس فهي أمور طبيعية وهي من آيات الله وعلامات قدرته فلا ينظر إليها نظرة سلبية ولا تفضيلية، يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ خَيْرٌ﴾، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَائِكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرٍ إِلَّا بِالْتَّقْوَى. أَبَلَّغْتُ؟ قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: لِيُبَلِّغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ».

وقد جعل الإسلام الرابطة الصحيحة التي تصلح لأن تربط الإنسان بالإنسان هي الرابطة العقائدية التي ينبع منها نظام يعالج مشاكل الإنسان في حياته كلها وينظم علاقات الأفراد في المجتمع الواحد، ألا وهي رابطة العقيدة الإسلامية، لا الرابطة الوطنية أو القومية أو القبلية والعصبية الجاهلية حيث قال عنها ﷺ: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتَهَةٌ»، فأصبح بهذه الرابطة صهيب الرومي وبلال الحبشي وسلمان الفارسي وأبو بكر العري القرشي إخوة، وبهذه الرابطة

أَلْفِ الإِسْلَامِ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَرْجِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا مُتَّاهِرِينَ وَيَحْمِلُونَ لِبَعْضِهِمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فَتَحُولُوا إِلَيْهِ مُتَّهِبِينَ وَصَارُوا أَنْصَارَ الدِّينِ وَكَانُوا فَضْلَ نَصْرَةِ رَسُولِهِ ﷺ وَإِقَامَةِ الدُّولَةِ إِلَيْسَمِيَّةَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَفْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

إن هذه الأحكام التي جاء بها الإسلام بالتشريع، قد ضممتها دولة الخلافة بالتنفيذ، فلا يوجد في دولة الخلافة وصف الأقلية والأكثرية كما هو معمول به اليوم، فالإسلام يعتبر الجماعة التي تحكم بموجب نظامه وحدة إنسانية، بغض النظر عن طائفتها وجنسيتها ولا يُشترط فيها إلا التابعية أي الإقامة فيها والولاء للدولة، فتنظر لجميع الناس باعتبار إنساني فقط وتعتبرهم رعاياها، ما داموا يحملون التابعية، والسياسة الداخلية للدولة الإسلامية هي تنفيذ الشرع الإسلامي على جميع الذين يحملون التابعية سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، فكل من يحمل التابعية هو من رعايا الدولة الإسلامية سواء أكان مسلماً أم غير مسلم وله على الدولة من الحقوق وعليه لها من الواجبات ما يستحقه حسب الشرع، والدولة مسؤولة عنه، وعن كفالته، وحمايته وأمواله وعرضه، وتوفير الأمن والعيش والرفاهية والعدل والطمأنينة له، بدون أي فرق بين مسلم وغير مسلم، فالكل أمام الدولة سواسية كأسنان المشط.

وقد جاء الإسلام بأحكام عدة لأهل الذمة، منها أئم لا يفتتون عن دينهم ولا يكرهون على الدخول في الإسلام، بل يُتركون وما يعتقدون وما يطعمنون، وتفصل أمور الزواج والطلاق بينهم حسب أديانهم، ولا يكلفون بشيء من التكاليف التي يكلف بها المسلمين كالجهاد والزكاة، فلا يُكرهون على القتال، ولكن يجوز لمن شاء منهم أن يقاتل في جيش المسلمين باختيار منه، ويؤدي هؤلاء الذميين الجزية فقط، وهي مبلغ من المال يؤخذ من البالغين الذكور القادرين عليها لقوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجُزْيَةَ عَنْ يَدِهِمْ ﴾، فالإيد كنابة عن القدرة، ولا تؤخذ من النساء والأطفال، وإذا صار الذمي فقيرا سقطت عنه الجزية وتتولى الدولة الإنفاق عليه من بيت المال. ويعامل أهل الذمة معاملة حسنة، وينظر لهم أمام الحكم وأمام القاضي وعند رعاية الشؤون وحين تطبيق المعاملات والعقوبات كما ينظر لل المسلمين دون أي تمييز، ويختضعون لأحكام الإسلام كما يخضع لها المسلمين، فهم رعايا للدولة الإسلامية كسائر الرعية لهم حق الرعوية وحق الحماية وحق ضمان العيش وحق المعاملة بالحسنى وحق الرفق واللين، ولهما ما لل المسلمين من الإنفاق وعليهم ما على المسلمين من الانتصاف، فواجب العدل معهم كما هو واجب مع المسلمين. ولكل من يحمل التابعية، وتتوفر فيه الكفاية رجلاً كان أو امرأة، مسلماً كان أو غير مسلم أن يعين مديرأً لأية مصلحة من المصالح، أو أية إدارة، وأن يكون موظفاً فيها، وأهل الذمة أن يكونوا في مجلس الأمة من أجل الشكوى من ظلم الحكام، أو من إساءة تطبيق أحكام الإسلام.

وإذا ما نظرنا في تاريخ الدولة الإسلامية منذ إقامها النبي ﷺ نرى أن غير المسلمين عاشوا معززين مكرمين في ظل حكم الإسلام، وأنه كان ينظر لهم من منظور التابعية والرعاية، وأنه لم يكن في ظل دولة الإسلام تابعٍ درجة أولى وتابعٍ درجة ثانية، فقد ساد التنوع في الدولة الإسلامية الأولى التي أقامها النبي ﷺ في المدينة المنورة لحظة قيامها فقد وجد فيها المهاجرون والأنصار وكان من رعاياها العربي وغير العربي والمسلم وغير المسلم، ثم توسيع لتشمل جزيرة العرب كلها في حياة النبي ﷺ واستمر توسيعها في عهد الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم في زمن الدولة

الأمية والعباسية والعثمانية فازدادوا بذلك التنوع حيث دخل الناس في الإسلام أرسلاً من قبائل وشعوب شتى وخضع لسلطانها أصحاب أديان كثيرة لم تكن معروفة في جزيرة العرب، على ما في جميع هؤلاء من اختلاف في العرق واللون واللغة والثقافة والدين، وكان الغالب في العلاقة فيما بينهم وفي علاقتهم مع الدولة الانسجام والتوافق وحسن المعاشرة، والشاهد على إحسان الدولة الإسلامية للذميين كثيرة تشهد بها كتب التاريخ كقصة ابن عمرو بن العاص مع القبطي، ونتيجة لهذا الإحسان فضلوا العيش فيها ولجأوا إليها، بل إنهم انحازوا إلى صفها ضد بني جلدتهم، ففي الحروب الصليبية انحاز نصارى الشرق إلى المسلمين وقاتلوا معهم ضد الصليبيين على الرغم من محاولة الصليبيين استمالتهم وإثارتهم ضد الدولة الإسلامية، إلى درجة أنهم أفقدوا الصليبيين إحدى الأوراق التي كانوا يعلون عليها في هزيمة المسلمين.

من هذا يتبيّن أن الإسلام وحده القادر على صهر أهل السودان على اختلاف أعرافهم وأديانهم في بوقته واحدة كما صهرهم من قبل. يقول الدكتور صلاح إبراهيم عيسى في كتابه "دخول الإسلام السودان وأثره في تصحيح العقائد": (لم يكن السودان المعروف اليوم بجغرافيته يمثل كياناً سياسياً أو ثقافياً أو دينياً موحداً قبل دخول المسلمين، فقد كانت تتوزع فيه أعراف وقوميات ومعتقدات مختلفة. ففي الشمال حيث النوبيون؛ كانت تنتشر المسيحية الأرثوذكسيّة كعقيدة، ولللغة النوبية بلهجاتها المختلفة لغة للسياسة والثقافة والاتصال. أما في الشرق، فتعيش قبائل البحة، وهي من القبائل الحامية، لها لغة خاصة، وثقافة منفصلة، وعقيدة مغايرة كتلك التي في الشمال. وإذا ما اتجهنا جنوباً نجد القبائل الزنجية بساحتها المميزة، ولغاتها الخاصة، ومعتقداتها الوثنية. وكذلك الحال في الغرب، وقد أحدث دخول المسلمين السودان انقلاباً هائلاً في هوية هذه المنطقة، غير ملائمها دينياً وثقافياً، حيث أصبح الإسلام هو الدين الغالب لدى معظم شعوب المنطقة. وأصبحت لغة القرآن هي القاسم المشترك بينهم. فت تكون بذلك وحدة بينهم على الصعيد الديني والسياسي والاجتماعي، وبعد اتفاقية البقط بين المسلمين والنوبة عام ٦٥٢ للهجرة، بدأ المسلمون يتربّون إلى السودان جماعات وأفراداً، حاملين معهم الإسلام واللغة العربية، ساعين وراء المرعى والتجارة واختلطوا بسكان البلاد الأصليين فظهر أثرهم واضحاً في تغيير ملامح المنطقة، وانتقل أهلها من النصرانية أو الوثنية إلى الإسلام، ومن المعتقدات الفاسدة إلى عقيدة التوحيد، ومن العجمة إلى العربية بفضل المسلمين)، ويتبين أن الخلافة هي النظام السياسي الكفيل بأن يحقق لهم الحياة الكريمة والعدل والاستقرار باعتبارهم رعايا للدولة دون أي تغيير أو تفرقة.

#SudanCrisis #أزمة_السودان

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

براءة مناصرة